جامعة الوادي

كلية العلوم الاجتماعية و الانسانية

الملتقى الدولي : حول الاعلام المحلي في الجزائر

- التحديات المعاصرة و رهانات المستقبل -

المحور الرابع : اقتصاديات وسائل الاعلام الجزائرية

مداخلة بعنوان :

الاعـــــلام السياحـــي المحـــلي و عـــلاقتـــه بالتنميـــة السياحية المستدامـــة

د. غربي العيد

جامعـــــــة الـــــــــوادي

البريد الإلكتروني : laido2009@gmail.com

الهاتف : 0662454532 .

د. العربي تريكي

جامعـــــــة الـــــــــوادي

البريد الإلكتروني : trikilarbi@gmail.com

الهاتف: 0669569998

الملخص

يعتبر القطاع السياحي من اهم القطاعات الاقتصادية التي لها دور كبير في تطوير اقتصاديات العديد من الدول و ذلك لما له من اثر في جلب العملة الصعبة و توفير مناصب عمل ناهيك عن دوره الاهم في تطوير القطاعات الاقتصادية الاخرى ، و عليه فإن عديد دول العالم اولت له اهمية بالغة

وقد وضعت هذه الدول خطط استرتيجية لتطوير القطاع السياحي و العمل على زيادة التدفقات السياحية مرتكزين في ذلك على السلطة الرابعة و هو الاعلام السياحي المحلي الذي يعتبر من العناصر الاساسية في الترويج للمنتج السياحي المحلي و لذ من اجل تحقيق التنمية المستدامة في المناطق الداخلية التي تعاني التهميش .

و سنحاول في هذه المداخلة دراسة دور الاعلام السياحي المحلي في تحقيق التنمية السياحية المستدامة من خلال دراسة واقع الاعلام السياحي المحلي و دوره في تحقيق التنمية المستدامة في المناطق المعزولة .

الكلمات المفتاحية : التنمية السياحية المستدامة ، السياحة ، الاعلام السياحي .

Abstract

The tourism sector is considered one of the most important economic sectors that have a big role in the development of the economies of many countries , because of its impact in bringing hard currency and the provision of jobs not to mention its most important role in the development of other economic sectors , and therefore many countries of the world attached importance Extreme .

These countries have developed strategic plans to develop the tourism sector and work to increase tourism flows based on the fourth authority, which is the local tourism media, which is a key element in the promotion of the local tourism product, in order to achieve sustainable development in the regions that suffer from marginalization .

In this intervention we will try to study the role of local tourism media in achieving sustainable development by studying the reality of local tourism media and its role in achieving sustainable development in isolated areas.

Keywords : Sustainable tourism development, tourism , Tourist Information

مقدمة

يعتبر الاعلام من اهم العناصر الواعدة و الذي يتميز بتطوره المتسارع و قد قامت العديد من الدول بالاهتمام بالإعلام و ذلك لما له من اثر في دعم القطاعات الاقتصادية من جهة و فوائده في تحقيق التنمية المستدامة من جهة اخرى ، و يعتبر الاعلام السياحي عنصر فعالا في القطاع السياحي و هذا ما يجعله من اهم الدعائم التي تحقق التنمية المستدامة ، و من هنا نطرح التساؤل التالي ماهي علاقة الاعلام السياحي المحلي بالتنمية السياحية المستدامة ؟

من اجل الاجابة على الاشكالية المطروحة قسمنا هذه المداخلة الى ثلاثة محاور :

- ✓ **المحور الاول** : مدخل الى الاعلام السياحي المحلي .
- ✓ **المحور الثاني** : التنمية السياحية المستدامة .
- ✓ **المحور الثالث** : تأثير الاعلام السياحي المحلي على التنمية السياحية المستدامة .

المحور الاول : مدخل الى الاعلام السياحي المحلي .

اولا / الاعلام السياحي المحلي :

السياحة نشاط تجاري كبير، بل لقد أصبحت السياحة صناعة رئيسة على النطاق العالمي، ومن المتوقع أن تنمو نموًّا متواصلاً، فقد زاد عدد السياح على المستوى الدولي إلى ثلاثة أمثاله خلال العقدين الماضيين، ليتعدى عدد السياح المليار سائح خلال السنوات الاخيرة ثم إن السياحة الدولية تُعدُّ في نظر بعض الاقتصاديين وسيلة مهمة للمساهمة في النمو الاقتصادي للبلدان النامية ، و على الرغم أن الدراسات التي أجريت في العقدين الماضيين أثبتت أن تكلفة البنية الأساسية الضرورية والإمدادات الضرورية للسياحة الدولية كانت عالية جدًّا فيما يتعلق بالنقد الأجنبي.

ومما يجدر تأكيده أن السياحة ليست هي التي تؤدي إلى التنمية، وإنما التنمية العامة لبلد معين هي التي تجعل السياحة مربحة، ولذلك لا تُعدُّ حصائل السياحة الدولية مؤشرًا حقيقيًّا للدخل الحقيقي من السياحة ، إذ عادة ما يكون الترفيه والسياحة الهدفين الأوليين من إنشاء وتنمية الرياض الوطنية، وأنواع أخرى من المناطق المحمية، فقد أصبحت المناطق الطبيعية الخلاَّبة

عوامل جذب رئيسة، كما تشكِّل الأساس لما يُعرف باسم السياحة البيئية، إن الإعلام السياحي يتعدى مجرد تغطية فعاليات المهرجانات السياحية ، ولا أدلّ على ذلك من أن السياحة البيئية تغل منافع مالية مباشرة تفوق تكلفة صيانة الرياض وتنميتها، وكذا ستحفّز العمالة والتنمية الريفية في المناطق المجاورة، ثم إن التراث التاريخي والثقافي يحدِّد جاذبية بلد معين للسياح، كما يشجِّع الحكومات على حمايته والمحافظة على معالمه، ولذا فإن كثيرًا من الدول تبذل جهودًا كبيرة لتوفير حماية منتظمة للمدن والقرى، والمناطق الأثرية التراثية الجمالية، وخاصة ذات الأهمية التاريخية والفنية، وفي المقابل فما زالت وسائل الإعلام تقدِّم صَوَرًا غير كاملة عن المناطق السياحية الداخلية، رغم أن لدينا في جميع مدننا وقُرانا، وهجرنا العديد من المعالم السياحية والمناطق الأثرية، وتلك العطرة بعبق التاريخ.

ومن هنا ندرك أهمية وجدوى التدريب السياحي من خلال توفير:

1- مكان مناسب للتدريب.

2- مدربون أكفاء لهم القدرة على نقل المعلومات.

3- أدوات تدريب تتناسب والتخصصات السياحية المختلفة.

4- جهاز يقوم بوضع برامج للتدريب محددة.

ومن ثم فإن العمل بقطاع السياحة يستلزم أن يكون الفرد على مستوى من الناحية المهنية والناحية السلوكية مع إجادة لغة أجنبية أو أكثر، وحيث إن للقوى البشرية دورًا حاسمًا في التأثير في نمو النشاط السياحي وتطوره ، فإن الأدوار المنتظرة من جميع وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة، والمرئية كبيرة للغاية، وهنا تبدو الحاجة ماسة لوجود خطة وطنية إعلامية شاملة؛ لرفع مستوى الوعي السياحي ونشر الإعلام السياحي في المجتمع.

ثانيا / المشاكل التي يعاني منها الإعلام السياحي المحلي .

يمكن تلخيص المشاكل التي يعاني منها الإعلام السياحي المحلي في :

1. ضعف وسائل الإعلام التقنية الموائمة للتقنيات العالمية المرئية والمسموعة والمقروءة.

2. عدم وجود برامج سياحية تعرض آثار ومناظر المناطق المراد تحقيق السياحة فيها .

3. عدم الاهتمام بالإعلان والترويج السياحي أو وجود دليل سياحي يتواصل مع السياح ويعرفهم على مناطق البلد

4. تشويه الصورة الحضارية للبلد على المستوى الاجتماعي والديني والسياسي من قبل بعض الدول، كحال العرب مع الكيان الصهيوني والعدو الأمريكي دون مواجهتها بدعاية مضادة تفند مزاعمها.

5. قد تكون الحروب والكوارث المنتشرة عبر وسائل الإعلام هي مانع يحول دون تحقيق الإعلام السياحي لأهدافه المنشودة.

6. عدم الاهتمام بالمعارض والمهرجانات والإعلانات التي لها دور كبير في تشجيع السياحة عبر انتشارها عالمياً.

7. الافتقار إلى خطط تدريبية مدروسة وموجهة لتنظيم الرحلات السياحية وترشيد الدليل السياحي لممارسة دوره بالطريقة الأفضل .

8. عدم معرفة الوقت المناسب لبث الإعلام السياحي .

9. اختيار وسيلة إعلامية غير مناسبة ولا تفي بالغرض، فالتأخر في الإعلان السياحي يفقده أهميته ، لذلك لابد من اختيار الوسيلة الإعلامية المناسبة خلال الفترة الزمنية المطلوبة، أما من حيث ملائمة الرسالة الإعلامية لغرض المنتج السياحي ، فقد يكون من الممكن أن تتوجه بإعلان نوع من التبغ عبر الإذاعة وهذا لا يحتاج إلى خيال خصب ، بينما الإعلام عن منتجعات سياحية وأنشطة متنوعة يكون أكثر ملائمة من خلال التلفزيون والمجلات الملونة.

10. عدم دراسة طبيعة الجمهور ومعرفة اتجاهاته قبل البدء بالحملة الإعلانية، فقد لا يتأثر الجمهور الخارجي المستهدف بنفس المؤثرات والعوامل التي تثير الجمهور المحلي وذلك تبعاً لاختلاف العوامل الثقافية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

ثالثا / الإعلان السياحي كوظيفة من وظائف الإعلام .

لا بد في البدء من القول بأنه يجب توافر مجموعة خصائص في الإعلان السياحي منها:

1. أن تكون رسالته متجانسة مع عادات وتقاليد وتاريخ وقيم وعادات المجتمع الذي تخاطبه.

2. أن يعتمد على الحقائق والبيانات الصادقة المعبرة فعلاً عن الخدمات التي ستقدمها شركة السياحة خلال البرنامج السياحي المعلن عنه بدون مبالغة .

3. أن تعبر فعلاً عن ما يتضمنه من (المحفزات السياحية) وعناصر الجذب السياحي التي تجذب السياح وتدفعهم إلى زيارة دولة معينة، وتزيد من إنفاقهم.

رابعا / أنواع الإعلان في التسويق السياحي.

1. قد يكون إعلاناً خاصاً بمزيج الخدمات السياحية التي تقدمها الشركة السياحية .
2. وقد يكون إعلاماً عاماً يتعلق بشركة السياحة بشكل عام .
3. وقد يكون تفصيلياً عن خدمة سياحية خاصة.
4. وقد يكون مرئياً.
5. وقد يكون مسموعاً.
6. وقد يكون محلي موجه للسياح داخل الوطن.
7. أو عالمياً للسياح خارج الوطن.

- ✓ **المحور الثاني : التنمية السياحية المستدامة .**

اولا/ تعريف التنمية المستدامة:

تعتبر التنمية السياحية المستدامة نمط تنموي يمتاز بالعقلانية والرشد وتتعامل مع النشاطات الاقتصادية السياحية التي ترمي للنمو من جهة ومع إجراءات المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية من جهة أخرى، وقد أصبح العالم اليوم على قناعة بأن التنمية السياحية المستدامة هي السبيل الوحيد للقضاء على قضايا التخلف وضمان الحصول على مقومات الحياة في الحاضر والمستقبل إن طبقت بأدق معانيها.

ومع ذلك تعددت تعاريفها إلى الحد الذي جعل مفهومها محلا للعديد من الانتقادات، ويرجع الاختلاف في مفهومها إلى عدة عوامل[1]:

1) المستويات المختلفة التي يتم تناول التنمية المستدامة عبرها: فالحديث عن الاستدامة يتم على المستوى الوطني وعلى المستوى الدولي، ويختلف من مستوى لآخر.
2) التنمية المستدامة ليست مجرد خطط لرفع النمو الاقتصادي في الدول النامية، بل هي مفهوم تتبناه جميع الدول المتقدمة منها والنامية والمنظمات الدولية في صياغة استراتيجياتها للقرون المقبلة.
3) إن التنمية المستدامة لم تكن مقصورَة على الاقتصاديين فقط، بل تناولها أيضًا البيولوجيون والجيولوجيون و الإيكولوجيين وعلماء الطبيعة، بالإضافة إلى علماء الاجتماع والسياسة والمهتمين بقضايا السكان وقضايا المرأة والمهتمين بالصحة.
4) صعوبة تحديد النماذج الاقتصادية المستدامة فيما يتعلَّق بالإنتاج والاستهلاك.

وفي مايلي نورد بعض التعاريف:

- فقد ورد مفهوم التنمية المستدامة لأول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية عام 1987 "هي تلك التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم[2].
- التنمية المستدامة نمط تنمية تضمن فيه الخيارات وفرص التنمية التي تحافظ على البيئة والموارد الطبيعية والتراث الثقافي للأجيال القادمة.[3]
- هي التنمية التي تفي باحتياجات الحاضر دون التقليل من قدرة أجيال المستقبل على الوفاء باحتياجاتها، وهي تهدف إلى التوافق والتكامل بين البيئة والتنمية من خلال ثلاثة أنماط هي: نظام حيوي للموارد، نظام اقتصادي ونظام اجتماعي"، بمعنى أن التنمية المستدامة عملية مجتمعية يجب أن تساهم فيها كل الفئات والقطاعات والجماعات بشكل متناسق، ولا يجوز اعتمادها على فئة قليلة، ومورد واحد[4].
- هي وضع جملة من الأهداف يتم من خلالها التركيز على الأمد البعيد بدلا من الأمد القصير وعلى الأجيال المقبلة بدل الأجيال الحالية وعلى كوكب الأرض بكامله بدلا من دول وأقاليم منقسمة وعلى تلبية الحاجيات الأساسية وكذلك على الأفراد والمناطق والشعوب المنعدمة الموارد والتي تعاني من التهميش[5].
- هي التنمية الحقيقية ذات القدرة على الاستمرار والتواصل من منظور استخدامها للموارد الطبيعية والتي يمكن أن تحدث من خلال إستراتيجية تتخذ التوازن البيئي كمحور ضابط لها لذلك التوازن الذي يمكن أن يتحقق من خلال الإطار الاجتماعي البيئي والذي يهدف إلى

رفع معيشة الأفراد من خلال النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تحافظ على تكامل الإطار البيئي[6].

- هي تلك التنمية المتوازنة التي تشمل مختلف أنشطة المجتمع ،باعتماد أفضل الوسائل لتحقيق الاستثمار الأمثل للموارد المادية والبشرية في العمليات التنموية ،واعتماد مبادئ العدالة في الإنتاج والاستهلاك وعند توزيع العوائد، لتحقيق الرفاهية لجميع أفراد المجتمع، دون إلحاق أضرار بالطبيعة أو بمصالح الأجيال القادمة[7].

إن التنمية كلمة شاملة مثقلة بالقيم ولا يوجد هناك إجماع بشأن معناها، فهي تعرف بطريقة معيارية، لكونها قوة موجهة نحو أهداف اجتماعية مميزة وهذه القوة الموجهة تشتمل على قائمة من الصفات التي يرمي المجتمع إلى تحقيقها أو بلوغ حدودها القصوى، أما التنمية المستدامة تتطلب قيام المجتمعات بتلبية الحاجات الإنسانية عن طريق زيادة الإمكانات الإنتاجية وتأمين الفرص المتساوية للجميع على حد سواء، غير أن تحقيق التنمية المستدامة لا يتم ما لم تنسجم التطورات السكانية مع الإمكانات الإنتاجية وفقا لما يخدم مصلحة البيئة ويحافظ عليها[8].

فالتنمية المستدامة تسعى إلى تحسين نوعية حياة الإنسان ولكن ليس على حساب البيئة والمجتمع، ولهذا يعتبر جوهر التنمية المستدامة هو التفكير في مستقبل ومصير الأجيال الحالية مع مراعاة مستقبل ومصير الأجيال القادمة، وهناك أربعة جوانب أساسية يتضمنها مفهوم التنمية المستدامة وهي:

1) الارتباط الوثيق بين الإنسان والأرض وبين أفراد مجتمعه، وهو يشكل الأساس والمنطلق الذي تقوم عليه التنمية على جميع الأصعدة، فهي تضمن نمو اقتصادي مع المحافظة على الموارد الطبيعية من النضوب والمحافظة على بيئة عيش الانسان من جميع الملوثات، مع العمل على تنمية اجتماعية عبر أنحاء العالم.
2) الإنصاف بين الأفراد أي حصول كل فرد من أفراد المجتمع على حصة عادلة من ثروات المجتمع وطاقاته، مع التركيز على الفقراء وتمكينهم من الحصول بالحظوظ نفسها على الموارد التي تسمح لهم بتحقيق التنمية.
3) اعتماد برامج وخطط تنموية تراعي الجانب الاقتصادي والاجتماعي معا بإدراج البعد الإيكولوجي للكوكب الذي أصبح مهددا بكل أشكال التلوث، نتيجة إهمال هذا البعد من قبل عند وضع هذه البرامج والخطط.
4) إنشاء تنمية متواصلة في الحاضر بناء على معطيات الماضي مراعية في ذلك حقوق الأجيال المستقبلية، أي تم الأخذ بعنصر طول الأمد عند وضع البرامج والسياسات التنموية والذي كان مغفلا عنها في السابق.

ثانيا / خصائص وأهداف التنمية السياحية المستدامة.

التنمية المستدامة تمس كل جوانب الحياة بكل ما يميزها من قيم وعادات وتقاليد وسلوكيات وأساليب إنتاج وأوضاع عمرانية واجتماعية وسياسية واقتصادية وتقدم علمي وتكنولوجي لإشباع الحاجات المختلفة لأفراد المجتمع والوصول بهم إلى الأسمى والأرقى والأفضل، وفقا لجملة من الخصائص التي تتميز بها والأهداف التي تسعى لتحقيقها .

الفرع الاول / خصائص التنمية السياحية المستدامة:

من خلال تعدد تعريفات التنمية المستدامة ومن خلال قمة "ريو" عام 1992 التي كانت حول البيئة والتنمية المستدامة ،الذي انبثق منه جدول أعمال القرن الواحد والعشرين، نميز الخصائص التالية للتنمية السياحية المستدامة:

1) إن عناصر التنمية السياحية المستدامة لا يمكن فصل بعضها عن البعض الآخر، وذلك لشدة تداخل الأبعاد والعناصر الكمية والنوعية لهذه التنمية[9].
2) التنمية السياحية المستدامة تحرص على تطوير الجوانب الثقافية والإبقاء على الحضارة الخاصة بكل مجتمع.
3) التنمية السياحية المستدامة يعتبر البعد الزمني هو الأساس فيها، فهي تنمية طويلة المدى بالضرورة، تعتمد على تقدير إمكانات الحاضر، ويتم التخطيط لها لأطول فترة زمنية مستقبلية يمكن خلالها التنبؤ بالمتغيرات.
4) التنمية السياحية المستدامة هي تنمية تضع تلبية احتياجات الأفراد في المقام الأول، فأولوياتها هي تلبية الحاجات الأساسية والضرورية من الغذاء والملبس والتعليم والخدمات الصحية، وكل ما يتصل بتحسين نوعية حياة البشر المادية والاجتماعية.
5) التنمية السياحية المستدامة تراعي الحفاظ على المحيط الحيوي في البيئة الطبيعية سواء عناصره ومركباته الأساسية كالهواء، والماء مثلا، أو العمليات الحيوية في المحيط الحيوي كالغازات مثلا، لذلك فهي تنمية تشترط عدم استنزاف قاعدة الموارد الطبيعية في المحيط الحيوي، كما تشترط أيضا الحفاظ على العمليات الدورية الصغرى، والكبرى في المحيط الحيوي، والتي يتم عن طريقها انتقال الموارد والعناصر وتنقيتها بما يضمن استمرار الحياة.
6) التنمية المستدامة متكاملة تقوم على التنسيق بين سلبيات استخدام الموارد، واتجاهات الاستثمارات والاختيار التكنولوجي، ويجعلها تعمل جميعها بانسجام داخل المنظومة البيئية بما يحافظ عليها ويحقق التنمية المتواصلة المنشودة.
7) مراعاة المساواة وحقوق الأجيال اللاحقة، فهي تنمية تراعي وتوفر حق الأجيال الحاضرة واللاحقة من الموارد الطبيعية، وإن الإنصاف في هذا السياق نوعان، الأول يكون بين أفراد الجيل الحالي، والثاني بين الجيل الحالي واللاحق[10].

الفرع الثاني / أبعاد التنمية السياحية المستدامة

إن التنمية السياحية المستدامة توضع في الحسبان عند اتخاذ قرار تنمية الأبعاد الاجتماعية والبيئية والاقتصادية، فقد اعتبر مؤتمر القمة العالمي لعام 1992 أن التنمية السياحية المستدامة هي عملية إنمائية واحدة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وبيئية، أما خطة "جوهانسبرغ" للتنفيذ فعرفت التنمية المستدامة في ثلاثة مسارات منفصلة تشكل ثلاثة أبعاد متداخلة ومتآزرة هي: التنمية الاقتصادية، والتنمية الاجتماعية، وحماية البيئة، وبالفصل بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية، واعتبار حماية البيئة مسارًا مستقلا عن الاثنين، يكون هذا التعديل في وصف التنمية المستدامة قد أسهم في التقليل من الأهمية التي أولتها قمة الأرض لدمج الاعتبارات البيئية والاجتماعية في عملية صنع القرارات على حساب الاعتبارات الاقتصادية منذ انعقاد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة.

أ- البعد الاقتصادي:

تضاعف الاقتصاد العالمي أربع مرات على مدار ربع قرن، مستفيدًا من مئات الملايين من البشر. ولكن على العكس من ذلك، تدهورت60% من الخدمات والسلع الإيكولوجية التي تعتمد عليها المعيشة أو استخدمت بطريقة غير مستدامة. ويُعزى هذا بالطبع إلى أن نمو الاقتصاد في العقود الأخيرة تحقق أساسًا عن طريق السحب من الموارد الطبيعية، دون السماح للمخزونات بإعادة التولد، وعن طريق السماح بخسارة وتدهور واسع النطاق للنظام الإيكولوجي[11].

إن تطبيق مبادئ التنمية المستدامة في البعد الاقتصادي، يستدعي تدعيم وتفعيل أدوات الاقتصاد الأخضر حتى تتوفر أدوات اقتصادية جيدة تساعد على:

1) إيقاف تبديد الموارد الطبيعية، نظرا لنضوب الموارد كان لابد من تأكيد الاستخدام المتوازن لها بما لا يتجاوز قدراتها على التجدد.
2) التركيز على الاستثمار في البحث و التطوير لمصادر الطاقة البديلة وزيادة كفاءة استعمالها من أجل التقليص من مستويات التلوث ، والتوجه نحو اعتماد النقل المنخفض الكربون.
3) تنفيذ سياسات خاصة بالمؤسسات لتحفيز ومراقبة الأداء البيئي.
4) توظيف المعرفة والقدرات والمهارات التي يملكها الأفراد لتطبيق السياسات الخاصة بالبيئية
5) إشباع الحاجات الأساسية عن طريق زيادة الإنتاج وتحسين مستواه من أجل مواجهة الحاجات الأساسية للغالبية العظمى من أفراد المجتمع.
6) تصحيح الاختلال في هيكل توزيع الدخول بما يضمن إزالة الفوارق بين طبقات المجتمع، والعمل على الحد من مشكلة البطالة.

7) العمل على الارتقاء بالجودة في إنتاج منتجات صديقة للبيئة قابلة لإعادة التدوير.

8) رفع مستوى المعيشة ويستدل عادة على حجم مستوى المعيشة عن طريق متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني، كما أنه يقترن بهيكل الزيادة السكانية وطريقة توزيع الناتج الوطني وتأهيل العنصر البشري.

ب-**البعد الاجتماعي:**

تتميز التنمية المستدامة بهذا البعد بشكل خاص، وهو يمثل البعد الإنساني بالمعنى الضيق، إذ يجعل من النمو وسيلة للالتحام الاجتماعي، وضرورة اختيار الإنصاف بين الأجيال، إذ يتوجب على الأجيال الراهنة – النظر لمهمة وضرورة عملية الإنصاف والعدل – القيام باختيارات النمو وفقا لرغباتها ورغبات الأجيال القادمة، وهكذا فإن كلا من البعد البيئي والاقتصادي يرتبط بشكل كبير بالبعد الاجتماعي الذي يمثله الإنسان أو الفرد[12].

يعتبر القضاء على الفقر من أهم أولويات التنمية المستدامة ، فالفقر يشمل عدم كفاية الحصول على الموارد من الحاجيات الأساسية من مياه الشرب والمسكن والعناية الصحية والتعليم والحقوق المدنية والحرية السياسية في التعبير عن آرائه وانشغالاته، وبذلك نجد أن هناك عناصر أساسية تدور حولها التنمية الاجتماعية وهي المساواة في التوزيع والحراك الاجتماعي والمشاركة الشعبية و احترام التنوع الثقافي واستدامة المؤسسات وفي هذا الإطار فإن البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة يسعى إلى:

1) المساواة في التوزيع، أي حصول كل إنسان على حصة عادلة من ثروات المجتمع وطاقاته.

2) المساواة بين المرأة والرجل وكذلك بين سائر المجموعات، هي بحد ذاتها هدف هام، ولكنها أيضا ضرورة لتحقيق مختلف أبعاد التنمية البشرية، ومن الأدوات الفاعلة لتحقيق هذه الغاية هو التعليم الذي يزوّد الأفراد بالثقة في النفس، ويتيح لهم فرص عمل أفضل، ويمكّنهم من المشاركة في المناقشات العامة ومطالبة الحكومات بالرعاية الصحية، والأمن الاجتماعي، وسائر الحقوق[13].

3) التمكين، أي إعطاء أفراد المجتمع إمكانية المشاركة الفعالة في صنع القرارات أو التأثير عليها.

4) المشاركة الشعبية والمساءلة، أي خضوع أهل الحكم والإدارة إلى مبادئ الشفافية والحوار والرقابة والمسؤولية.

5) التضامن والتآزر بين الأجيال وبين كل الفئات الاجتماعية داخل المجتمع وبين المجتمعات من أجل:

- الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية للأجيال اللاحقة.

- عدم تراكم المديونية على كاهل الأجيال اللاحقة.
- تأمين الحصص العادلة من النمو لكل الفئات الاجتماعية وكل الدول.

6) الديمقراطية في الحكم، فعلى المستوى السياسي تحتاج إلى مشاركة من تمسهم القرارات، في التخطيط لهذه القرارات وتنفيذها، وذلك لسبب عملي هو أن جهود التنمية التي لا تشرك الجماعات المحلية، كثيرا ما يصيبها الإخفاق، لذلك فإن اعتماد النمط الديمقراطي في الحكم يشكل القاعدة الأساسية للتنمية البشرية[14] .

ج- البعد البيئي والتكنولوجي:

البيئة هي الإطار العام الذي يتأثر بالأنشطة الاقتصادية ويؤثر فيها كما تتأثر بسلوكيات أفراد المجتمع وتؤثر في أحوالهم الصحية والنفسية وأنشطتهم الأخرى المختلفة، ولذلك فإن التنمية المستدامة كان لابد لها أن تحقق التوافق بين الأبعاد الثلاثة من أجل تحقيق نمو اقتصادي يرافقه نمو اجتماعي مع المحافظة على البيئة بما يضمن حق الأجيال القادمة من الموارد الطبيعية والتمتع ببيئة نظيفة.

نشأت وتسارعت العديد من الأزمات البيئية خلال العقد الحالي، أزمات في التلوث، والتنوع البيولوجي، والوقود، والطعام، والماء، والمناخ وكثرت النفايات وحتى تسمم المواد الاستهلاكية، ويشير تزايد معدل الإنبعاثات المغيرة للطقس إلى خطر محدق يهدد بتغير مناخي لا يمكن السيطرة عليه، تصاحبه احتمالات لعواقب وخيمة على الإنسانية، وبذلك ظهرت حتمية نشر الوعي البيئي بين الأفراد والبحث عن سبل إعادة التوازن البيئي إلى طبيعته، والاعتماد على البحث والتطوير في مجال التكنولوجيا النظيفة لتكون ذات كفاءة عالية في الحد من الإنبعاثات واقتصاد الطاقة، فالتنمية المستدامة في البعد البيئي والتكنولوجي تحث على:

1) استعمال تكنولوجيات أنظف في المرافق الصناعية، تعني التنمية المستدامة هنا التحول إلى تكنولوجيات أنظف وأكفأ وتقلص من استهلاك الطاقة وغيرها من الموارد الطبيعية إلى أدنى حد، وينبغي أن يتمثل الهدف في عمليات أو نظم تكنولوجية تسبب في نفايات أو ملوثات أقل في المقام الأول، وتعيد تدوير النفايات داخليا وتعمل مع النظم البيئية وتساندها[15].

2) النهوض بالزراعة والتنمية الريفية المستدامة والتوجه نحو الزراعة العضوية لتقليل استخدام الأسمدة الكيميائية والمبيدات الحشرية والعشبية التي تضر بطبقة الأوزون وبالبشر.

3) من الممكن تسخير السياسات البيئية الفنية في استبدال عناصر الإنتاج(رأس مال ويد عاملة وموارد طبيعية ومرافق بيئية) والحد من ندرتها، فاستخدام التكنولوجيا الحديثة سيساعد في المحافظة على الماء والطاقة المستخدمة في المجالات الزراعية والصناعية

والمنزلية، بما في ذلك تشجيع استخدام تقنيات زراعية وأساليب ري حديثة للحد من الفاقد في مياه الري، وكذلك زراعة محاصيل مناسبة للتربة والبيئة المحلية، وكذلك للتقليل من التلوث وإعادة التدوير كلما أمكن ذلك على كل من المياه العادمة والنفايات الصلبة على المستوى المنزلي أو الصناعي[16].

4) نقل وتوطين التكنولوجيا الملائمة إلى الدول النامية وتطوير قدرات الأفراد وتأهيلهم في هذا المجال، حيث نص الفصل الرابع والثلاثون من جدول أعمال القرن الواحد والعشرين على نقل التكنولوجيا السليمة بيئيا والتعاون وبناء القدرات .

5) صون وإدارة الموارد من أجل التنمية ،وهذا بحماية الغلاف الجوي، وإتباع نهج متكامل لتخطيط الأراضي، ومكافحة التصحر والجفاف وإزالة الغابات وحماية النظم الإيكولوجية الهشة كالجبال و المحافظة على التنوع البيولوجي.

6) حماية المسطحات المائية والمناطق الساحلية، وحماية مواردها الحية وترشيد استغلالها وتنميته.

7) حماية نوعية موارد المياه العذبة وإمداداتها وترشيدها، وهذا بتطبيق نهج متكاملة على تنمية موارد المياه وإدارتها وحسن تسييرها واستخدامها.

8) الإدارة السليمة بيئيا للنفايات الصلبة والمسائل المتصلة بشبكات الصرف الصحي.

ثالثا / مؤشرات التنمية السياحية المستدامة

تحتاج الدول إلى تقدير وتقييم سياساتها لضمان أن تحدث الأثر المنشود منها. ويستلزم هذا الاستعانة بمؤشرات تعكس شواغل البلدان وأولوياتها وفق ما دعا إليه جدول أعمال القرن 21. وفي عام 1992 الذي شهد انعقاد مؤتمر قمة الأرض، لم تكن مؤشرات التنمية المستدامة قد وضعت أو خضعت للاختبار بعد، وقد بدأت الشعبة برنامجها لوضع مؤشرات التنمية المستدامة في عام 1994 وبالتعاون مع المنظمات الأخرى، وضعت مجموعة أساسية من هذه المؤشرات لاستخدامها على الصعيد الوطني، وتوالي استعراضها وتنقيحها[17].

تساهم مؤشرات التنمية المستدامة في تقييم مدى تقدم الدول والمؤسسات في مجالات تحقيق التنمية المستدامة بصورة فعلية، وهذا ما ينجم عنه اتخاذ العديد من القرارات الدولية والوطنية حول السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتعكس هذه المؤشرات مدى نجاح الدول في تحقيق التنمية المستدامة، وهي تقيم بصورة رئيسة وضع الدول من خلال معايير رقمية يمكن حسابها ومقارنتها مع دول أخرى، وتساهم في إعطاء صورة واضحة عن مدى التقدم أو التراجع في تطبيق سياسات كل دولة في مجالات التنمية المستدامة[18].

تتمحور مؤشرات التنمية المستدامة حول القضايا التي تساهم في تقديم مدى التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بصورة فعلية، وتتمحور هذه المؤشرات حول تضمنتها توصيات أجندة

القرن الحادي والعشرين وقد أصدرت لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة كتابا يحتوي على 134 مؤشرا مصنفة إلى أربع فئات رئيسية بيئية واجتماعية واقتصادية ومؤسساتية:

الفرع الاول / المؤشرات الاقتصادية:

يعتبر الرفاه الاقتصادي أهم عامل في تحسين الرفاه في المجالات الأخرى، ويعكس الوضع الاقتصادي للفرد على المدى الطويل[19]، بحيث تأثر السياسات الاقتصادية على استثمار الموارد الطبيعية و التنمية الاقتصادية بتوزيع عادل للثروات بين أفراد المجتمع مما ينعكس على توفير الأساسيات والكماليات لأفراد المجتمع ككل، وتشمل قضايا البنية الاقتصادية وأنماط الإنتاج والاستهلاك ومنها:

البنية الاقتصادية: حيث يتم تقييم أداء الدول الاقتصادي من خلال :

1) معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي ويحسب بقسمة الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية في سنة معينة على عدد السكان، ويمكن تصنيفه من مؤشرات القوة الدافعة.
2) الميزان التجاري للدولة نسبة إلى الصادرات والواردات من سلع وخدمات.
3) نسبة المديونية الخارجية وحجمها ومدى المساعدات المالية المقدمة ونسبتها بالناتج الوطني وحصة الفرد منها .

أنماط الإنتاج والاستهلاك: نجد أن معظم الدول تحولت إلى الأنماط الاستهلاكية وأنماط إنتاج غير مستدامة تستنزف الموارد بشكل غير مدروس، وتقاس مؤشرات الإنتاج والاستهلاك بالمؤشرات التالية:

1) مدى كثافة استخدام الموارد في النتاج ويقصد هنا كل المواد الخام الطبيعية.
2) معدل استهلاك الفرد السنوي من الطاقة.
3) كمية النفايات المنزلية والصناعية وإعادة تدويرها .
4) توافر النقل والمواصلات وتقاس بالمسافة التي يتم قطعها سنويا لكل فرد مقارنة مع نوع المواصلات المستعملة سيارة خاصة طائرة وسائل النقل العامة.

الفرع الثاني/ المؤشرات الاجتماعية:

وتتمثل في العدالة الاجتماعية وهي ترجمة للمساواة وشمولها عند توزيع الموارد وفي الحصول على فرص متكافئة لكل فرد من أفراد المجتمع ، فالمؤشرات الاجتماعية تعني توفير الظروف للأفراد كالصحة والتعليم والعمل وغيرها حتى يتمكنوا من تحقيق :

أ/المساواة الاجتماعية وتحقيق عدالة توزيع الثروة ومكافحة الفقر:

تعتبر المساواة أحد أهم القضايا الاجتماعية في التنمية المستدامة، إذ تعكس إلى درجة كبيرة نوعية الحياة والمشاركة العامة والحصول على فرص الحياة، وترتبط المساواة مع درجة العدالة والشمولية في توزيع الموارد وإتاحة الفرص واتخاذ القرارات ، وتتضمن فرص الحصول على

العمل والخدمات العامة ومنها الصحة والتعليم والعدالة، والمساواة يمكن أن تكون مجالا للمقارنة والتقييم داخل الدولة نفسها وكذلك بين الدول المختلفة، ومن القضايا الهامة المرتبطة بتحقيق المساواة الاجتماعية تبرز قضايا مكافحة الفقر، العمل وتوزيع الدخل، تمكين الأقليات العرقية والدينية، الوصول إلى الموارد المالية والطبيعية، وعدالة الفرص ما بين الأجيال، وعموما يتم اختيار مؤشرين لقياس مدى تحقيق الدول العدالة الاجتماعية وهما:

1) نسبة عدد السكان الذين هم تحت خط الفقر.
2) مقدار التفاوت والفارق بين الفئة الأفقر في المجتمع والأغنى فيه.

ب/ الرعاية الصحية المتاحة لأفراد المجتمع: إن الرعاية الصحية تكون في أغلب الأحيان ممركزة على مستوى المناطق النائية كالقرى والأرياف، نظرا لتدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وتفاقم المشاكل البيئية بها، لذا وجب السيطرة على الأمراض الوبائية المتوطنة وخاصة منها المتنقلة عن طريق الماء أو الحيوان الناجمة عن تلوث البيئة ،أما المؤشرات الرئيسية للصحة فهي:

1) التغذية الصحية لأفراد المجتمع.
2) حالات الوفيات وخاصة وفيات الأطفال الأقل من خمس سنوات وعند الولادة.
3) مدى زيادة الإنتاجية من خلال الرعاية الصحية والوقائية وتحسين الصحة والأمان في مواقع العمل.
4) نسبة أفراد المجتمع الموصولين بشبكات الربط الصحي للمياه الشروب والمياه القذرة.
5) الرعاية الصحية تقاس بنسبة السكان القادرين على الوصول على المرافق الصحية وبنسبة التطعيم ضد الأمراض المعدية لدى الأطفال[20].

ج/التعليم: والذي يعد أهم حقوق الإنسان لأنه السبيل الأهم لتحقيق تنمية مستدامة في المجتمع بصفة خاصة وللأمة بصفة عامة، وذلك من خلال إعادة توجيه التعليم نحو سبل التنمية ومجالاتها، وزيادة فرص التدريب وتوعية فئات المجتمع بأهمية التعليم ومن مؤشرات قياس مدى التعليم في التنمية المستدامة هي:

1) القضاء على الأمية، مع تحقيق المساواة في التعليم الابتدائي.
2) ضمان وفرة المتدربين لكل أبعاد التنمية الأساسية.
3) إدراج مناهج ذات بعد بيئي لمناهج التعليم المبرمجة.
4) زيادة فرص التدريب والتكوين وهذا بتوعية المواطنين.

د/النمو السكاني: حيث يؤثر النمو السكاني السريع والنزوح الريفي إلى المدن في التنمية المستدامة، وتؤدي إلى إعاقة التخطيط الاقتصادي والعمراني، ويتم قياس مؤشر السكن بحصة الفرد من الأمتار المربعة المبنية.

هـ/الأمن: حماية أفراد المجتمع من الجرائم ويكون هذا بتحقيق الديمقراطية والعدالة والمساواة والسلم الاجتماعي، ويكون مؤشر قياس ذلك بنسبة معدل مرتكبي الجرائم في المجتمع.

الفرع الثالث / المؤشرات البيئية:

تؤثر الأنشطة البشرية تأثيرا متزايدا في سلامة النظم الإيكولوجية التي توفر الموارد والخدمات الأساسية لرفاهية الأفراد وازدهار الأنشطة الاقتصادية، ولا بد من إدارة قاعدة الموارد الطبيعية بطريقة مستدامة ومتكاملة لتحقيق التنمية المستدامة، وفي هذا الصدد يلزم تغيير الاتجاه السائد الذي يتصل بتردي الموارد الطبيعية بأسرع ما يمكن، وتنفيذ استراتيجيات تتضمن الأهداف المعتمدة على المستويات الوطنية والإقليمية، إن أمكن، لحماية النظم الإيكولوجية وتحقيق الإدارة المتكاملة للأراضي والموارد الحية، مع تعزيز القدرات الإقليمية والوطنية المحلية، وتتمثل في:

أ/استخدامات الأراضي:

التشجيع على إتباع نهج متكامل إزاء صنع السياسات والتخطيط لاستعمال الأراضي للهياكل الأساسية ولخدمات النقل وشبكاته التي تعزز التنمية المستدامة، بغية توفير نقل آمن وميسور المنال يتسم بالكفاءة، وزيادة كفاءة استخدام الطاقة، وتخفيض التلوث، وتقليل ازدحام المرور وتقليل الآثار الصحية الضارة، والحد من تمدد المناطق الحضرية، على أن تؤخذ في الاعتبار الأولويات والظروف الوطنية، ومكافحة ظاهرة التصحر والجفاف، والحد من تقلص الغابات والمساحات الزراعية التي قضى عليها الزحف العمراني، وأهم المؤشرات المتعلقة باستخدامات الأراضي تتمثل في[21]:

1) الزراعة: يتم قياسها بمساحة الأراضي المزروعة مقارنة بالمساحة الكلية، واستخدام المبيدات والمخصبات الزراعية.
2) الغابات: يتم قياسها بمساحة الغابات مقارنة بالمساحة الكلية للأرض ، ومعدلات قطع الغابات.
3) التصحر: يتم قياسها من خلال حساب نسبة الأرض المتأثرة بالتصحر مقارنة بمساحة الأرض الكلية.
4) الحضرنة: يتم قياسها بمساحة الأراضي المستخدمة كمستوطنات بشرية دائمة أو مؤقتة.

ب/التغيرات في الغلاف الجوي: إن التغيرات في الغلاف الجوي للأرض وما نتج عنها من احتباس حراري وثقب الأوزون وتلوث الهواء، كان لابد من مواجهته والتقليص من مسبباته أو القضاء عليها من خلال العمل على استعمال التكنولوجيا النظيفة التي تقلل من حدة الإنبعاثات بالمصانع واللجوء إلى وسائل طاقة بديلة عن الطاقة المنتجة من الوقود الأحفوري، ومن أجل

تحقيق تنمية مستدامة في هذا المجال تم عقد عدة مؤتمرات من أجل معالجة مشكل تغير المناخ والاحتباس الحراري وكانت أهمها قمة **كوبنهاغن** بالدانمرك من7 إلى 18 ديسمبر 2009 ، ونميز ثلاث مؤشرات رئيسية في هذا الجانب وهي:

1) التغير المناخي: يتم قياسها من خلال تحديد انبعاثات ثاني أكسيد الكربون.
2) ترقق طبقة الأوزون: يتم قياسها من خلال استهلاك المواد المستنزفة للأوزون.
3) نوعية الهواء: يتم قياسها من خلال تركيز ملوثات لهواء في الهواء المحيط في المناطق الحضرية .

ج/حماية المسطحات المائية من التلوث: حماية المسطحات المائية والوسائط المائية من التلوث والصيد الجائر، وحماية الأنواع المعرضة للانقراض أمر حتمي.

د/المياه العذبة: يعاني 35بالمائة من سكان العالم من نقص في المياه العذبة وتنبه المنظمات العالمية إلى أن حروب القرن الواحد والعشرين ستكون بسبب مصادر المياه ونزاع الشعوب عليها، ويتم قياس التنمية المستدامة

في مجال المياه العذبة بمؤشرين رئيسيين هما :

1) نوعية المياه : تقاس بتركيز الأكسجين المذاب عضويا ونسبة البكتيريا المعوية في المياه.
2) كمية المياه : تقاس من خلال حساب نسبة كمية المياه السطحية والجوفية التي يتم ضخها واستنزافها سنويا مقارنة بكمية المياه الكلية.

الفرع الرابع / المؤشرات المؤسساتية .

ينبغي أن تكون التدابير اللازمة لتعزيز الترتيبات المؤسسية للتنمية المستدامة في جميع المستويات متخذة في إطار جدول أعمال القرن 21 وهذا عن طريق تعزيز الالتزامات بالتنمية المستدامة والسعي نحو تكامل العناصر الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة بشكل متوازن، وتوفير تعبئة الموارد المالية والتكنولوجية، فضلا عن البرامج والأساليب وتعزيز مشاركة وإشراك المجتمع المدني إشراكا فعالا في تنفيذ الخطط والبرامج، فضلا عن تعزيز الشفافية والمشاركة العامة على نطاق واسع لتحقيق التنمية المستدامة على جميع الأصعدة.

الإطار التشريعي والتنظيمي لاستدامة التنمية: ويتمثل في الخطط والبرامج والاستراتيجيات التي تضعها الدول من أجل تحقيق الاستدامة والإطار التشريعي المحلي المساعد على ذلك، والاتفاقيات والمعاهدات التي تبرمها الدولة مع العالم الخارجي، ضمن إطار من التعاون[22].

قدرة مؤسسات الدولة على تحقيق التنمية المستدامة: وتقاس من خلال الإمكانيات العلمية والبشرية والاقتصادية والسياسية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ويمكن ذكر المقاييس التالية[23]:

1) تنفيذ الاتفاقات الدولية المبرمة.
2) عدد أجهزة الراديو أو اشتراكات الانترنت لكل 1000 نسمة.
3) خطوط الهاتف الرئيسية وعدد الهواتف النقالة لكل 1000 نسمة.
4) الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.
5) الخسائر الاقتصادية والبشرية الراجعة إلى الكوارث الطبيعية.

إن التنمية المستدامة تقدم البديل التنموي الأكثر منطقية وعدالة لحل مشاكل عدم المساواة والتباين التنموي ، تساهم مؤشرات التنمية المستدامة في تقييم مدى تقدم الدولة المعنية في برامجها التنموية في ميادين تحقيق التنمية المستدامة بصورة فعلية هو ما سينجم عنه جملة من القرارات تخص مجلات متعددة

- ✓ **المحور الثالث : تأثير الاعلام السياحي المحلي على التنمية السياحية المستدامة .**

اولا / اثار الإعلام السياحي المحلي على القطاع السياحي :

يمكن تلخيص اثار الإعلام السياحي المحلي على القطاع السياحي في التالي :

1. تحرير القطاع السياحي من القيود المفروضة عليه الأمر الذي سينعكس إيجاباً على كفاءته خلق الحوافز للقيام بإصلاح هياكل المؤسسات السياحية وتسهيل قيام هذه المؤسسات بتقديم خدمات شاملة من خلال عرض مشكلات هذه المؤسسات عبر وسائل الإعلام.

2. خلق فرص للانطلاق نحو أسواق خارجية وتدعيم التواجد للتسويق السياحي بالخارج وخلق فرص عمل جديدة والحد من البطالة عبر تلميع الصورة الخارجية للبلد باستخدام وسائل الإعلام.

3. كما يتيح الإعلام السياحي خلق التكييف مع متطلبات المنافسة على مستوى الكفاءات والتكاليف وزيادة كفاءة فعالية الأسواق المحلية السياحية ورفع مستوى الخدمات فيها .

4. زيادة مصداقية الدول أمام المستثمرين الأجانب وتهيئة المناخ المناسب لجذب الاستثمارات الأجنبية، وهذه المصداقية مرتبطة بثقة الدولة بالسياحة لديها وخدماتها والتسهيلات المختلفة والكفاءات البشرية العالية، وبغير ذلك قد ينقلب الإعلام ضدها.

5. خلق فرص للاستفادة من رؤوس الأموال المهاجرة التي ستشعر بالمزيد من الاطمئنان في ظل الانفتاح الإعلامي .

ثانيا / مهام الاعلام السياحي المحلي و علاقته بالتنمية السياحية المستدامة .

يمكن تلخيص العلاقة بين الاعلام السياحي المحلي و علاقته بالتنمية السياحية المستدامة في النقاط التالية :

1- تكثيف البرامج التوعوية من خلال النشرات الإرشادية حول الوعي السياحي الداخلي.

2- توجيه برامج إعلامية خاصة بالمعالم السياحية الداخلية.

3- تحفيز التدابير المحافظة على السمات المادية للسياحة البيئية.

4- رعاية المواقع والمعالم التاريخية والحياة البشرية البرية.

5- تخصيص مساحات صحفية وإذاعية خاصة بالتربية السياحية الوطنية، ونشر الوعي السياحي.

ثالثا / دور الاعلام السياحي المحلي في التنمية السياحية المستدامة .

يلعب الإعلام السياحي دوراً كبيراً في هذا المجال من خلال وسائل الإعلان المختلفة أو الترويج المتمثلة بالوسائل المقروءة والمسموعة والمرئية والمعارض والأفلام والتبادل العيني والمطبوعات وغيرها ، كذلك بقدر ما للإعلام السياحي من أثر إيجابي في الترويج السياحي، وبقدر ما هناك حاجة ملحة لدوره الفعال في عملية التنمية السياحية بقدر ما هناك حاجة ماسة للاستثمار ووسائله كافةً وخاصةً الإعلان المرئي، إذ من خلال وسائل الإعلام المختلفة يستقي الفرد معلوماته والتي تصله عادة في شكل إخباري عن حقائق ومعلومات سياحية يهتم بها السائح ، وتدفع شركات السياحة مقابل مادي عن الأخبار السياحية ذات الطابع الإعلاني عن برامجها السياحية أوقد ما يهم جمهور الوسيلة الإعلانية السياحية وبشكل مباشر.

ويرتبط الاستفادة من الإعلام في نشاط التسويق السياحي بمقدار العلاقة الوطيدة بين شركة السياحة ومحرري الأخبار السياحية في وسائل الإعلام الجماهيرية المختلفة، وكذلك برؤساء تحرير الصحف والمجلات ودور النشر والإذاعة والتلفزيون، وكذا العاملين في هذه الأجهزة فضلاً عن إمكانيات ومكانة الشركة السياحية ومدى تأثيرها على السوق السياحي تجعل

محرري الأخبار السياحية يسعون للحصول على أخبار سياحية منها وكل منهم حريص على تسجيل سبق إخباري عنها وخططها السياحية القادمة والأفكار التي تراود المسؤولين والقائمين عليها بشأن النشاط السياحي .

وتنجح الحملة الإعلانية وترتكز على مقدار الثقة أو القرب أو التخصص لوسيلة الإعلام لدى السائح واهتماماتها بالنشاط السياحي ، وينظر السائح إلى المعلومات والأخبار المنشورة في شكل إعلام إخباري على أنها حقائق كاملة الصدق وليس إعلاناً مدفوع الأجر ،خاصة وأن الإعلام السياحي لا تتحكم شركة السياحة في صياغته المنشورة أو في محتواه اللفظي أو في مجمله أو شكله أو أماكن نشره ،بل يقوم بصياغته وتنفيذه محرر الخبر في وسيلة الإعلام .

خاتـــمـــــة :

يعتبر الاعلام السياحي المحلي من اهم العناصر التي يساعد على تنشيط القطاع السياحي المحلي و ذلك لما له من اثر في التعريف بالوجهات السياحية المحلية و ابرازها لأصحاب المنطقة و السياح الغرباء عليها و لذا فإنه يعتبر همزة وصل بين منطقة الجذب السياحي و السائح .

و قد عملت عديد الدول بالاهتمام بالقطاع السياحي و العمل على تطويره لكن مع مراعاة الاجيال القادمة و ذلك من خلال تبني فكر الاستدامة و العمل على تحقيق تنمية سياحية مستدامة و ذلك من اجل الحفاظ على منطقة الجذب السياحية و العمل على حمايتها من كل العوامل التي يمكن ان تقضي عليها .

و لقد كان الاعلام السياحي المحلي له دور كبير في التوعيه بالمخاطر التي يمكن ان تلحق بمنطقة الجذب السياحي فمن جهة هو يقوم بإشهار المنطقة السياحية و من جهة اخرى يقوم بحمايتها من التأكل الذي يمكن ان يصيبها من طرف السياح الاجانب و السياح المحليين و ذلك من خلال التوعية المسترة و المركزة .

[1]- محي الدين حمداني، حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل دراسة حالة الجزائر،مرجع سبق ذكره. ص:73.

[2]- عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زنط، التنمية المستديمة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار الصفاء،عمان ،الأردن، 2007. ص:25.

[3]- القانون 03-01المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد11،المؤرخ في 17فبراير2003، ص:05.

[4]- حرفوش سهام، صحراوي إيمان، بوباية ذهبية ريمة ،التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة،جامعة فرحات عباس -سطيف، أيام 08/07/ أفريل / 2008 ، مداخلة، تحت عنوان: الإطار النظري للتنمية الشاملة المستدامة ومؤشرات قياسها.

[5] - Marie Claude SMOUTS, Le développement durable, Editions Armand Colin, France, 2005, p:4

[6]- نهى الخطيب ،اقتصاديات البيئة والتنمية، مركز دراسات واستشارات الغدارة، كلية الاقتصاد ، جامعة القاهرة، مصر،2000. ص:220.

[7]- كربالي بغداد،حمداني محمد، إستراتيجيات وسياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية بالجزائر، مجلة علوم إنسانية ، 07/جانفي/2010، العدد:45.ص:12.

[8]- سحر قدوري الرفاعي، التنمية المستدامة مع تركيز خاص على الإدارة البيئية، أوراق عمل المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية، تونس، 2006 . ص:25.

[9]- محمد صالح الشيخ، الآثار الاقتصادية و المالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها، مطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، القاهرة،2002. ص:94.

[10]- ريمة خلوطة ،سلمى قطاف،التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة،جامعة فرحات عباس سطيف، أيام08/07/ أفريل / 2008 مداخلة، تحت عنوان: مساهمة التنمية البشرية في تحقيق التنمية المستدامة.

* يعرِّف التسويق الأخضر على أنه عملية تسويق أو ترويج منتجات معتمدة على أدائها البيئي أي عدم الإضرار بالبيئة، ولمزيد من التوضيح يرجى مراجعة، ثامر البكري، التسويق الأخضر،دار اليزوردي العلمية للنشر ،عمان،الأردن،2006.

[11]- vers une économie verte, Pour un développement durable et une éradication de la pauvreté, Synthèse à l'intention des décideurs, 03.:Programme des Nations Unies pour l'environnement, 2011.P

[12]- حرفوش سهام، صحراوي إيمان، بوباية ذهبية ريمة،التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، مرجع سبق ذكره.ص: 09.

[13]- تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة لسنة 2013، مرجع سبق ذكره. ص:06.

[14]- إبراهيم بظاظو،السياحة البيئية وأسس استدامتها، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان ،الأردن، الطبعة الثانية.2010.ص:123.

[15]- نفس المرجع السابق .ص: 126.

[16]- عماري عمار، التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، مرجع سبق ذكره. ص:12.

[17]- شعبة التنمية المستدامة للأمم المتحدة من الموقع الإلكتروني:
http://www.un.org/arabic/esa/desa/aboutus/keyissues.html بتاريخ:
2019/08/31 على الساعة الثامنة صباحا.

[18]- عبد الرحمن نوزاد الهيتي و إبراهيم حسن المهندي ، التنمية المستدامة في دولة قطر الانجازات والتحديات، اللجنة الدائمة للسكان، الدوحة، قطر، 2008 . ص 22 .

[19]- محي الدين حمداني ، حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل دراسة حالة الجزائر،مرجع سبق ذكره .ص:105.

[20]- باتر محمد علي وردم، كيف يمكن قياس التنمية المستدامة، من الموقع: http://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/159112 .بتاريخ: 2019/09/01 على الساعة 11:00 مساءا.

[21]- خميس عبد الرحمن ردار، المؤشرات البيئية كجزء من مؤشرات التنمية المستدامة، المؤتمر الإحصائي العربي الثاني بشعار لا تنمية بدون إحصاء، سرت، ليبيا، 2 و 4 نوفمبر ، 2009. ص :87.

[22]- محي الدين حمداني ، حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل دراسة حالة الجزائر،مرجع سبق ذكره .ص:117.

[23]- تطبيق مؤشرات التنمية المستدامة في بلدان الإسكوا، تحليل النتائج، الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، نيويورك 2001 .